

المملكة الأردنية الهاشمية

وزارة العدل

القرار

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد عبد الله السلمان
وعضوية القضاة السادة _____
كريم الطراونة ، د.محمد فريحات ، د.عرار خريس ، سليمان الطراونة

المميز: _____

وكيله المحامي

المميز ضد: _____

الحق العوق _____

بتاريخ _____ ٢٠٠٦/٤/١١ قدم هذا التمييز

للطعن في القرار الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى، في القضية رقم ٢٠٠٥/١٠٢٩
فصل ٢٧/٣/٢٠٠٦ القاضي بما يلي :-

[١] إعلان عدم مسئولية المتهم
من جناية هتك

العرض المسندة إليه .

[٢] تجريم المتهم
بجناية موقعة أنشئ أتمت

الخامسة عشرة ولم تكمل الثامنة عشرة من عمرها طبقاً للمادة (٢٩٤)
عقوبات مكررة مرتين .

محكمة التمييز الأردنية

بمسئتها : الجزائية

رقم القضية: ٢٠٠٦/٥٤١

المتمين.

- القراء الذين يتقدمون بطلبات للحصول على قسمة الميراث في تاريخ ١٠/٣/٢٠٠٨ م.
- القراء الذين يتقدمون بطلبات للحصول على قسمة الميراث في تاريخ ١٠/٣/٢٠٠٨ م.

:- المتمين الذين يتقدمون بطلبات للحصول على قسمة الميراث في تاريخ ١٠/٣/٢٠٠٨ م.

٣- القراء الذين يتقدمون بطلبات للحصول على قسمة الميراث في تاريخ ١٠/٣/٢٠٠٨ م.

٢- القراء الذين يتقدمون بطلبات للحصول على قسمة الميراث في تاريخ ١٠/٣/٢٠٠٨ م.

١- القراء الذين يتقدمون بطلبات للحصول على قسمة الميراث في تاريخ ١٠/٣/٢٠٠٨ م.

:- المتمين الذين يتقدمون بطلبات للحصول على قسمة الميراث في تاريخ ١٠/٣/٢٠٠٨ م.

محسوبة له مدة التوقيف وحيث أنه مكفول تركة حراً احبب اكرساب الحكم الدر خة القبطية.

الأسباب المحقة المتبرية ووضعه بالاعمال الشاقة الموقية مدة سنتين ونصف والرسوم وعطفا على قرار الترخيم ونظراً لاسقاط الحق الشخصي والاعتبار ذلك من

منزلها بتاريخ ٢٠٠٥/٥/١٦ اتصل المتهم علي بالمجنى عليها وطلب منها أن تنتظره بالقرب من الجامع وحوالي الساعة العاشرة ليلاً حضر إليها المتهم بواسطة بكب يقوده المتهم وأدخلها بالبكب وأخذها إلى منطقة أبو الزقوم وهي منطقة شجرية وهناك قام المتهم بشلح بنطلونه وقام بتشليح المجنى عليها ملابسها وقام بإدخال قضيبه في فرجها ومارس الجنس معها ممارسة الأزواج وبعد ما قام المتهم بالإمساك بها من صدرها وبعد ما أعادها إلى منزلها وأخبرت والدتها بما حصل معها وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

باشترت محكمة الجنايات الكبرى نظر الدعوى وتحققها وبعد الاستماع للبيانات والأدلة واستكمال إجراءات التقاضي أصدرت حكماً برقم ٢٠٠٥/١٠٢٩ تاريخ ٢٠٠٦/٣/٢٧ توصلت فيه إلى الاقتناع بالواقعة الجرمية التالية :-

((بالتحقق في البيئة المقدمة والمستعمدة تجد المحكمة أن واقعة هذه الدعوى وكما

تحصلتها وفتعت بها تتلخص بأن المتهم يعرف المجنى عليها المولودة بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٦ من خلال عملها معاً بالمزارع وقيل شهر من حصول الشكوى التقت المجنى عليها مع المتهم وذهبا إلى منطقة شجرية وبهذه المنطقة شلح المتهم بنطلونه وكسونه وشلحت المجنى عليها ملابسها ونامت على الأرض على ظهرها ونام عليها المتهم وأدخل قضيبه داخل فرجها ولم يقف سائله المنوي داخل فرجها وبعد ذلك ارتدى كل منهما ملابسهم وعادت المجنى عليها لمنزلها بتاريخ ٢٠٠٥/٥/١٦ طلب المتهم علي من المجنى عليها أن تنتظره قرب المسجد في بلدة الصواحة وحضر إليها المتهم ، والمتهم . بسيارة البكب التي يقودها المتهم وركبت معهما وذهبا إلى منطقة شجرية في أبو الزقوم وبعد وصولهم انفرد فيها المتهم الذي شلح ملابسهم السفلية ثم قامت هي بشلح البنطلون والتتورة ونامت المجنى عليها على ظهرها ونام المتهم عليها حيث أدخل قضيبه داخل فرجها وبعد أن أنهى فعلته معها حضر إليها المتهم الذي أمسك بها من صدرها وأخذ يلعب على نهدبها وبعد ذلك أعادها المتهم بسيارة البكب إلى منزلها وأخبرت المجنى عليها والدتها بأنها كانت مع المتهم وتم تقديم الشكوى وجرت الملاحقة)).

وأن هذه الواقعة التي تقع بها ونصدقها ثابتة للمحكمة من خلال البيانات الثابتة وهي أقوال الشاهدة وأقوال المجنى عليها وأقوال المتهم الشريطة المرز ن/٣ وأقوال المتهم الشريطة المرز ن/٤ والتي قدمت النيابة العامة البيينة

حيوانات مزوية على العينات المأخوذة من فرج المجني عليها ومنطقة الأعضاء التناسلية لا ينبغي حصول الواقعة وأن تقدير البينات والاقتناع بها أمر يعود لمحكمة الموضوع التي لها أن تأخذ بما تقتنع به من أدلة مقدمة إليها وأن تطرح منها ما يتطرق إليه الشك في وجانها صلاً بالمادة ١٤٧ من قانون أصول المحاكمات الجزائية دون رقابة عليها في هذه المسألة الموضوعية طالما أنها ناقشت الأدلة المقدمة في الدعوى مناقشة سليمة واستخلصت منها النتيجة التي توصلت إليها استخلاصاً سائعاً ومقبولاً وأن ما توصلت إليه محكمة الجنايات الكبرى في قرارها المطعون فيه يتفق وحكم القانون وأن أسباب الطعن التمييزي مستوجبة الرد .

• من حيث التطبيقات القانونية :-

نجد أن قيام المتهم بمواقعة المجني عليها والتي هي لم تكمل الثامنة عشرة من عمرها برضاها وموافقها وإدخال قضيبه في فرجها وتكرار فعلته في المرة الثانية فإن هذه الأفعال تشكل بالتطبيق القانوني جنائية موقعة أنشئ أكملت الخامسة عشرة ولم تكمل الثامنة عشرة من عمرها مكررة مرتين طبقاً للمادة ٢٩٤ من قانون العقوبات وليس كما ورد بإسناد النيابة وأن قيام محكمة الجنايات الكبرى بتعديل وصف التهمة كما توصلت إليه يتفق وحكم القانون والتطبيقات القانونية جاءت متفقة مع واقعة الدعوى ويكون الطعن من هذه الجهة مستوجب الرد .

• من حيث العقوبات :-

نجد أن العقوبة المحكوم بها المتهم في الجنايتين اللتين جرم بهما وهي وضعه بالأشغال الشاقة مدة خمس سنوات والرسم عن كل جنائية ومن ثم تخفيضها إلى الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سنتين ونصف والرسم عن كل جنائية بعد استعمال الأسباب المحففة التفسيرية وتنفيذ العقوبة الأشد وهي الوضع بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سنتين ونصف والرسم تقع ضمن الحد القانوني المقرر لجنائية موقعة أنشئ (ضير زوجة) أكملت الخامسة عشرة ولم تكمل الثامنة عشرة من عمرها المنصوص عليها في المادة ٢٩٤ من قانون العقوبات التي جرم بها المتهم .

وعليه يكون الطعن من هذه الجهة مستوجب الرد .

lawpedia.jo

٢٠٠٢ / ١٢ / ١٤
ان و ان الد س

و ج

و ج

و ج

و ج

القاضي
القاضي

٢٠٠٢ / ١٢ / ١٤ الموافق ١٤٤٢ هـ الموافق ٢٠٢٠ م
قرا في صدره بتاريخ ٢٩ جمادى الآخرة سنة ١٤٤٢ هـ الموافق ٢٠٢٠ م

المصدر
القاضي على قدر لا يتردى في التمييز بين الطرفين
القاضي على قدر لا يتردى في التمييز بين الطرفين
القاضي على قدر لا يتردى في التمييز بين الطرفين